



أسماك اليمن تنافس منتجات العالم في معرض المأكولات البحرية في بروكسل

□ المكلا / صالح عسكول:

حققت مشاركة اليمن في المعرض الدولي الأوروبي للمأكولات البحرية الذي أقيم أواخر أبريل المنصرم في العاصمة البلجيكية بروكسل نجاحاً متميزاً من خلال الإقبال الواسع للشركات العالمية على منتجات الأسماك في الجناح اليمني المشارك بخمس شركات مصدرة للأسماك .

وأتاح المعرض الذي شاركت فيه أكثر من 1600 شركة من 80 دولة الفرصة للشركات اليمنية في الترويج لمنتجاتها على المستوى العالمي، إضافة إلى الاطلاع على التطورات التكنولوجية والمعدات الحديثة في مجال تحضير الأسماك والأحياء البحرية وطرق التعبئة والتغليف والتموين والشحن .

وتكمن أهمية المعرض في تسليط الضوء على ترويج أنواع المأكولات البحرية من مختلف دول العالم وصناعاتها التحويلية حيث استهدف منتجي وتجار ومصدري المنتجات السمكية ،بالإضافة إلى الصناعات والأنشطة المتعلقة بطرق التغليف ووضع العلامات التجارية والتعبئة والنقل والتوزيع .

ومثل المعرض فرصة للشركات لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال تصنيع المنتجات السمكية والمأكولات البحرية كما تضمن تقديم معلومات والتعريف بالأنواع المختلفة والأصناف الجيدة من الأسماك المتوفرة في البحار اليمنية والتي تشجع رجال الأعمال على الاستثمار في هذا المجال .



يشار إلى أن الشركات اليمنية المصدرة للأسماك المشاركة في فعاليات المعرض هي "بروم للأسماك، خليج عدن للأسماك المحدودة، الجزيرة للموارد البحرية المحدودة، اللؤلؤة للأسماك، الناصري العالمية للأسماك" إلى جانب الجمعية اليمنية لمصدري الأسماك . وتتميز اليمن بإنتاج الأسماك السطحية مثل المكاريل والسردين وبكميات كبيرة والتي تصدر إلى عدد من الدول الأوروبية والعربية الأفريقية.

وتحتل الصين وفيتنام المرتبة الأولى ضمن قائمة الدول المستوردة للأسماك اليمنية تليها ماليزيا وتايلاند .

كما أن دول أفريقيا بدأت تستورد بعض أنواع الأسماك السطحية أما السوق الأوروبية فقد كانت تستقبل ما يقارب 30 بالمائة من الصادرات السمكية اليمنية لكنها تراجعت لتصل إلى 9 في المائة فقط نتيجة لعدة أسباب أبرزها الأزمة الاقتصادية وتوقف صادرات اليمن من سمك التونة إلى أوروبا .

أساليب وأدوات الاصطياد التقليدية القديمة المتبعة من قبل الصيادين اليمنيين ، كما ان غياب دور الرقابة على سلسلة القيمة في القطاع السمكي أدى إلى عدم مراعاة التداول السليم والصحي للمنتج السمكي ما أدى إلى توفّر منتجات سمكية رديئة الجودة غالباً والعمل بدون بنية تحتية متكاملة ودون اعتبار لمعايير الجودة العالمية .

ووفقاً للجمعية اليمنية لمصدري الأسماك فإنها تقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة بغية تحسين المنتج السمكي اليمني والسعي لإيجاد منتجات جديدة ومبتكرة لزيادة المبيعات والتصدير إلى أسواق عالمية جديدة، فضلاً عن تحسين الصادرات السمكية اليمنية ، مؤكدة أن العديد من الشركات العاملة في القطاع السمكي اليمني مهددة بالإفلاس في ظل غياب الدعم المالي والنفسي من قبل وزارة الثروة السمكية لقطاع التصدير وفي ظل الفساد الحالي المتمثل بسيطرة بعض الجمعيات السمكية (غير المرخصة) على عمل الصيادين اليمنيين.

والبحرية والتعرف على طرق التغليف المختلفة والمتاحة لدى الشركة المصدرة بالإضافة إلى أهمية الحصول على شهادات الجودة كأداة تسويقية للدخول إلى الأسواق العالمية .

مضيفاً " خلال المعرض قمنا ببيع كميات كبيرة من الأسماك وتسلمنا الكثير من الطلبات التي لم نستطع توفيرها " .

وعن نجاح المعرض أفاد المدير العام لشركة خليج عدن للأسماك المحدودة حمدي الحريبي أن المعرض حقق نجاحاً كبيراً في تعريف عملاء جدد من دول مختلفة مثل ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية على الشركات اليمنية المصدرة للأسماك، لكنه طالب بأهمية إعادة النظر ومعالجة الصعوبات التي تواجهها صادرات اليمن من الأسماك كارتفاع تكاليف الإنتاج ورسوم الشحن والمصاريف التشغيلية .

وفيما يتعلق بالصعوبات والمشكلات المتعلقة بمجال تصدير المنتجات السمكية فقد أجمعت الشركات اليمنية المصدرة للأسماك على أنها تواجه العديد من العراقيل في ظل استمرار

المنتجات البحرية والتجارة الكسندر فيج المعرض فرصة للتعرف على منتجات الأسماك في العالم والمأكولات البحرية التي تتيح مجالاً واسعاً للاستثمار والتصدير .

وأشاد بما حققته اليمن وبما تشهده من تحسن مستمر في مجال الصناعات السمكية وأنها تحتل مكانة وموقعا مشهورا في سوق المأكولات البحرية .. واصفا مشاركة اليمن في المعرض بالجيدة والمثمرة .

كما دعا الكسندر فيج الشركات المنتجة للأسماك بتطوير أنشطتها في تلبية احتياجات ومتطلبات السوق من خلال تطوير عملية الإنتاج لديها وتطوير بنيتها التحتية والرقابة على النظافة ومراعاة الجودة في الإنتاج والتجميد والنقل.

مدير عام شركة اللؤلؤة للأسماك م/حضر موت سلمان علي شامي قال بأن مشاركته في المعرض كانت بمثابة فرصة تسويقية كبيرة للتعرف على عملاء جدد وأسواق عالمية جديدة، حيث تم عرض عينات من المنتجات السمكية والأحياء

الحبشي أشار إلى أهمية المعرض كونه مثل نقطة تواصل مع العملاء من مختلف أنحاء العالم، وكذا التعرف على المنتجات المطلوبة .

مبيناً أن المشاركة في المعرض اكتسبت قيمة تسويقية كبيرة بالنسبة للشركات المشاركة حيث جرى خلال فعاليات المعرض إبرام صفقات تجارية مباشرة وقامت عدد من الشركات ببيع منتجات موجودة في مستودعاتها لعدد من الشركات الأوروبية والعربية المشاركة في المعرض .

ولفت إلى أن أهم ما يميز المنتج السمكي اليمني هو توفّر كميات كبيرة وأنواع مختلفة من أفضل وأجود الأسماك في العالم خاصة سمك الحبار حيث يبلغ إنتاج اليمن منه ما يقارب 22 الف طن سنوياً .

وسمك الحبار اليمني يعتبر من الأنواع المميزة وله مذاق خاص ويشكل نسبة 30 في المائة من إجمالي الصادرات السمكية اليمنية ويتواجد في بعض الدول المطلة على المحيط الهندي .

فيما اعتبر المدير العام لشركة نوبل النرويجية

وفيما يتعلق بأهمية المعرض في تحسين الأداء التجاري توقعت شركات يمنية مشاركة في الجناح اليمني في المعرض زيادة مبيعاتها وأرباحها نتيجة حضورها واكتسابها لعملاء جدد بالإضافة العملاء القدامى والاستغناء عن الشركات الوسيطة والتعامل مع عملائها بشكل مباشر .

وفي استطلاع أجرته وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) لآراء عدد من مسؤولي وممثلي الشركات على هامش المشاركة في فعاليات المعرض الدولي للمأكولات البحرية .. عبر المشاركون عن أهمية المشاركة وأن المعرض مثل فرصة كبيرة للترويج لمنتجاتهم السمكية والاستفادة من تجارب الشركات والدول المتطورة في مجال الصناعات السمكية بما يساعدها على تطوير المنتجات والصناعات السمكية اليمنية لاسيما وأن اليمن يمتلك أجود أنواع الأسماك في العالم .

أمين عام الجمعية اليمنية لمصدري الأسماك مدير عام شركة بروم حضرموت علي محمد

ب (46.6) مليار ريال

الهيئة العامة للاستثمار تسجل (17) مشروعاً استثمارياً خلال الربع الأول من العام الجاري

□ صنعاء / يحيى الضبيبي:

بلغت المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار خلال الربع الأول من العام الجاري 17 مشروعاً استثمارياً بتكلفة استثمارية بلغت 46 ملياراً و687 مليوناً و778 ألف ريال.

وأوضح رئيس قطاع الشؤون المالية والإدارية القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للاستثمار أنيس عوض باحارثة، لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن قيمة الموجودات الثابتة لتلك المشاريع الاستثمارية بلغت أربعة مليارات و802 مليون ريال، لافتاً إلى أنها ستوفر 901 فرصة عمل.

وأشار إلى أن مشاريع القطاع الخدمي تصدرت قائمة المشاريع المسجلة خلال ذات الفترة برأس مال استثماري بلغ 45 ملياراً و347 مليوناً و391 ألف ريال، وبنسبة 97.13٪ من إجمالي رأس المال المستثمر لثمانية مشاريع استثمارية، مشيراً إلى أن المشاريع الخدمية تضم مشروع جنان عدن بمحافظة عدن بتكلفة 42 ملياراً و760 مليون ريال، ومشروع نقل جوي عارض بأمانة العاصمة بتكلفة 950 مليون ريال، ومشروع مجمع سكني بمحافظة عدن بتكلفة 500 مليون ريال.

كما أوضح أن المشاريع الخدمية شملت أيضاً، مشروع محطتين لتعبئة اسطوانات الغاز الأول بمحافظة مارب بتكلفة 300 مليون ريال، والثاني بمحافظة أبين بتكلفة 293 مليوناً و141 ألف ريال، ومشروع مستوصف تخصصي بمحافظة الحديدة بتكلفة 239 مليوناً و250 ألف ريال، ومشروع مستوصف تخصصي لعلاج

السكر بمحافظة عدن بتكلفة 150 مليون ريال، ومشروع مركز أشعة تشخيصية بأمانة العاصمة بتكلفة 155 مليون ريال. وأفاد باحارثة، أن القطاع الصناعي احتل المرتبة الثانية برأس مال استثماري بلغ مليارات و184 مليوناً و720 ألف ريال، وبنسبة 2.54٪ لستة مشاريع استثمارية توزعت على مشروع مصنع إنتاج أفراس الألمنيوم و 1 ليلاستيك بمحافظة صنعاء بتكلفة 760 مليون ريال، ومشروع معمل طحن الإسمنت بمحافظة الحديدة بتكلفة 111 مليوناً و448 ألف ريال، ومشروع معمل إنتاج الخبز



عمران بتكلفة 94 مليوناً و606 آلاف ريال، ومشروع مصنع إنتاج المناديل الورقية بأمانة العاصمة بتكلفة 64 مليوناً و140 ألف ريال، ومشروع مصنع إنتاج البفك بمحافظة البيضاء بتكلفة 39 مليوناً و526 ألف ريال.

وأوضح القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للاستثمار بأن القطاع

الزراعي جاء في المرتبة الثالثة برأس مال استثماري يبلغ 91 مليوناً و667 ألف ريال لمشروعين استثماريين يشملان مزرعتي إنتاج نباتي وحيواني بمحافظة حضرموت بتكلفة 91 مليوناً و667 ألف ريال.

واحتل القطاع السياحي المرتبة الرابعة برأس مال استثماري يبلغ 64 مليون ريال لمشروع استثماري واحد يتضمن مطعمًا سياحيًا درجة أولى بأمانة العاصمة، فيما لم يتم تسجيل أي مشروع في القطاع السمكي.

وبحسب القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للاستثمار فإن رأس مال المشاريع المسجلة في الربع الأول من العام الجاري بحسب الشكل القانوني توزع على 43 ملياراً و774 مليوناً و140 ألف ريال لثلاثة مشاريع استثمارية لشركات ذات مسؤولية محدودة وبنسبة 93.76٪ بالمائة، يليه رأس مال المشاريع ذات الاستثمار الفردي البالغ مليارين و849 مليوناً و638 ألف ريال بنسبة 6.10٪ تشمل 13 مشروعاً، ثم 64 مليون ريال لمشروع واحد على شكل مؤسسة فردية، وبنسبة 0.14٪.

وفيما يخص المشاريع المسجلة خلال الربع الأول من العام الجاري بحسب المحافظات أفاد أنيس عوض باحارثة، بأن تلك المشاريع توزعت على تسع محافظات، لافتاً إلى أن محافظة عدن حققت أعلى نسبة لرأس المال المستثمر خلال ذات الفترة بتكلفة 43 مليار و410 ملايين ريال بنسبة 92.98٪ لثلاثة مشاريع استثمارية، يليها أمانة العاصمة بتكلفة ملياراً و348 مليوناً و140 ألف ريال بنسبة 2.89٪ لخمس مشاريع، ثم محافظة صنعاء بتكلفة 760 مليون ريال بنسبة 1.63٪ لمشروع استثماري واحد.

وأشار إلى أن باقي المشاريع الاستثمارية بحسب المحافظات توزعت بواقع مشروعين لمحافظة الحديدة برأس مال استثماري بلغ 350 مليوناً و698 ألف ريال، ومشروع في محافظة مارب بتكلفة 300 مليون ريال، ومشروع آخر بمحافظة أبين بتكلفة 293 مليوناً و141 ألف ريال، ومشروع بمحافظة عمران بتكلفة 94 مليوناً و606 آلاف ريال، إلى جانب مشروعين بمحافظة حضرموت بتكلفة 91 مليوناً و667 ألف ريال، ومشروع بمحافظة البيضاء بتكلفة 39 مليوناً و526 ألف ريال.

وقال: " فيما يخص التصنيف الدولي للمشاريع المسجلة خلال الربع الأول من العام الجاري فإن المشاريع السكنية تصدرت قائمة المشاريع في رأس المال الاستثماري بتكلفة 43 ملياراً و260 مليون ريال بنسبة 92.66٪ لمشروعين استثماريين، يليها مشروع



النقل الجوي بتكلفة 950 مليون ريال وبنسبة 2.03٪، ثم مشروع استثماري واحد في مجال صناعات حديدية وكهربائية وهندسية بتكلفة 760 مليون ريال، إلى جانب مشروعان في مجال الغاز بتكلفة 593 مليوناً و141 ألف ريال، وثلاثة مشاريع صحية بتكلفة 544 مليوناً و250 ألف ريال ."

وأضاف: " كما تضمنت المشاريع بحسب التصنيف الدولي ثلاثة مشاريع صناعات إنشائية ومواد بناء بتكلفة 245 مليوناً و580 ألف ريال، ومشروعاً استثمارياً واحداً في مجال الصناعات الغذائية بتكلفة 115 مليون ريال، ومشروع مزارع إنتاج نباتي وحيواني بتكلفة 91 مليوناً و667 ألف ريال، ومشروعاً واحداً في مجال الصناعات الورقية والطباعة والنشر بتكلفة 64 مليوناً و140 ألف ريال، ومشروعاً آخر في مجال المطاعم السياحية بتكلفة 64 مليون ريال ."

وبحسب باحارثة فإن المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الهيئة خلال الربع الأول من العام الجاري بحسب جهة الإصدار توزعت على المركز الرئيسي للهيئة بواقع 12 مشروعاً استثمارياً بتكلفة 46 ملياراً و95 مليوناً و413 ألف ريال، يليه فرع الحديدة بمشروعين استثماريين بتكلفة 350 مليوناً و698 ألف ريال، ثم فرع عدن بمشروع استثماري واحد بتكلفة 150 مليون ريال، ومشروعان بمكتب سينون بتكلفة 91 مليوناً و667 ألف ريال .

وكانت الهيئة العامة للاستثمار سجلت خلال العام الماضي 2011م، 97 مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت 181 ملياراً و612 مليوناً و770 ألف ريال، وبلغت قيمة موجوداتها الثابتة 34 ملياراً و990 مليوناً و870 ألف ريال توفر نحو أربعة آلاف و350 فرصة عمل.

